

من وجود هذه المجموعة من القواعد القانونية الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية ، إلا أن الانتهاكات ما زالت مستمرة وفي تزايد مستمر ، وذلك بسبب وجود تحديات عديدة تعيق توفير الحماية للأشخاص خلال هذا النوع من الصراعات . ومن أهم هذه التحديات التي تعيق الحماية ، هي التحديات القانونية والمتمثلة بقلة النصوص القانونية التي تعالج هذا النوع من النزاع والشروط المعقدة التي يجب توفرها في النزاع من أجل تطبيق أحكامها عليا ، بالإضافة إلى التحديات العملية المتمثلة بضعف المسائلة والمحاكمة ، وعدم المعرفة الكافية للجماعات المسلحة بالقوانين الدولية ، وغيرها من التحديات العملية الآخر ، وكذلك التحديات السياسية والمتمثلة استخدام حق الفيتو من قبل الدول الكبرى لغرض تحقيق مصالحها الشخصية ولا سيما عندما يستعمل هذا الحق في منع وصول المساعدات الطبية والإنسانية إلى السكان المدنيين الذين هم تحت النزاعات المسلحة. إلا انه هذه التحديات هي ليست قدرا محتوما على البشرية بل يمكن معالجتها عبر تضافر الجهود الدولية والسياسية، وبهذا يمكن تحويل المبادئ القانونية من نصوص قانونية مثبتة على الورق إلى واقع ملموس تتعكس آثاره إلى حماية حقوق الإنسان وصون كرامته حتى في أسوأ الظروف.

### Abstract :

In recent years non-international armed conflicts have resulted in widespread violations of the rights of thousands of civilians. Grave breaches of both international human rights law and international humanitarian law have become a common occurrence. Under some of these certain circumstances violations may constitute acts of genocide punishable under international law. In line with this both international humanitarian law and international human rights law share a fundamental objective: the

## حماية حقوق الإنسان اثناء النزاعات المسلحة غير الدولية

المدرس المساعد ياسر عدنان موحان

جامعة كربلاء مركز الدراسات الاستراتيجية

### protection of Human Rights during non-armed international conflicts

Assistant Lecturer Yasser Adnan Mohan

University of Karbala – Center for Strategic Studies, Iraq

### الملخص

لقد تسببت النزاعات المسلحة غير الدولية في الفترة الاخيرة بانتهاك حقوق الالف من المدنيين ، حيث أصبحت الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والدولي الإنساني امراً مألوفاً، ففي ظل ظروف معينة ، يمكن ان تشكل بعض الانتهاكات جرائم ابادة جماعية يحاسب عليها القانون الدولي .وتماشيا مع ما تم ذكره فإن كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يشتركان في نقطة واحدة وهي المحافظة على الكرامة الإنسانية والحقوق بغض النظر عن الجنس او العرق أو الطائفة . وعلى الرغم من انه هذين القانونين يختلفان من حيث نطاق التطبيق ، الا ان كلا القانونين ينضمان تدابير واجراءات ملزمة للأطراف المتنازعة لغرض حماية حقوق الأشخاص المتضررين من النزاع سواء كانوا من المدنيين أو من الأشخاص الذين لم يعودوا مشاركين في النزاعات المسلحة وحتى الأشخاص المشاركين في القتال من خلال تنظيم عمليات النزاع .

وتأسيسا على ذلك أقرت العديد من المحاكم الإقليمية والدولية وهيئة الأمم المتحدة بالحماية التي يوفرها هذان القانونان للبشرية ، وتعزيز أحدهما الآخر .ولكن على الرغم

community and genuine political will, they can be addressed effectively. By doing so, the principles enshrined in international legal instruments can be transformed from mere written norms into tangible realities that ensure the protection of human rights and the preservation of human dignity—even under the most adverse conditions

#### أولاً: موضوع البحث

تعد حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة الداخلية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، على الرغم من وجود قواعد قانونية تنظم هذا النوع من النزاع وتهدف إلى حماية الحقوق الأساسية للإنسان خلاله، متمثلة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكن على أرض الواقع ومع تصاعد حدة الصراعات المسلحة الداخلية، تتزايد الانتهاكات الجسيمة التي تطال حقوق الإنسان، والمحمية بموجب القواعد القانونية للقانونين اعلاه، وذلك بسبب وجود مجموعه من التحديات تعيق هذه الحماية، وإن من البرز التحديات التي تواجه حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية هي التحديات القانونية والعملية والسياسية

وعلى وفق هذا سوف نعالج موضوع البحث من خلال تقسيم البحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول توضيح المقصود بكل من حقوق الإنسان والنزاعات المسلحة غير الدولية، بينما نخصص المطلب الثاني لبيان الإطار القانون الدولي المعني بحماية الحقوق والحريات للأفراد خلال النزاعات المسلحة غير الدولية والتطرق إلى التحديات التي تعيق هذه الحماية.

#### ثانياً اشكالية البحث

على الرغم من وجود قواعد قانونية دولية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان خلال الصراعات المسلحة

preservation of human dignity and, regardless of gender, fundamental rights or sect. Although these two bodies of, race they, law differ in their scope of application both impose binding obligations and measures upon conflicting parties to ensure the protection of individuals affected by persons, armed conflicts—whether civilians or even, no longer taking part in hostilities combatants—by regulating the conduct of hostilities.

Accordingly, various international and regional courts, along with the United Nations, have recognized the complementary nature of these two legal frameworks and the protection they collectively afford to humanity. Nevertheless, despite the existence of this comprehensive set of international legal rules designed to safeguard human rights during internal conflicts, violations persist and continue to increase. This is largely due to a number of challenges hindering effective protection. Among the most significant are legal challenges, such as the scarcity of explicit legal provisions addressing this type of conflict and the complex conditions required for their application; practical challenges, including weak accountability and prosecution mechanisms, and the limited awareness of armed groups regarding international legal norms; and political challenges, most notably the use of veto power by major states to serve their own interests—particularly when such use obstructs the delivery of medical and humanitarian assistance to civilians affected by armed conflict.

However, these challenges are not an inevitable fate for humanity. Through the concerted efforts of the international

تهدف إلى حماية حقوق الإنسان ومعرفة مدى فعالية هذه النصوص وأهم التحديات التي تواجهها .

### المطلب الأول : حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة غير الدولية

تعد حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة ذات الطابع الغير دولي من القضايا الجوهرية في القانون الدولي المعاصر ،ولا سيما في ظل تزايد الصراعات المسلحة الداخلية في الآونة الأخيرة ،سواء من حيث حدتها أو عددها أو امتددها الزمني او الجغرافي ، حيث أصبحت هذه الصراعات تخلف الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية ، وعليه ومن أجل توضيح هذا الموضوع سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين ، حيث سوف نخصص الفرع الأول للتحدث عن مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية ، بينما نخصص الفرع الثاني للتحدث عن مفهوم حقوق الإنسان اثناء النزاعات المسلحة الداخلية .

#### الفرع الأول : مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية

تعتبر ظاهرة الصراعات المسلحة غير الدولية من الظواهر المزمنة التي لا يكاد يمر عام دون أن يحدث صراع مسلح من هذا النوع ، وتماشيا مع ما تم ذكره فإن هذه النزاعات منها تكون طويلة الامد، ومنها ما تكون قصيرة الأمد لا تدوم سوى أيام معدودة ، وعلى رغم من ضيق نطاقها فإن هذه النزاعات تتميز بالطابع الشرس والعدواني حيث يصفها أحد الفقهاء "بأنهاء الداء الذي ضل ولا يزال يهدد الإنسانية" ،حيث تخلف ضحايا وانتهاكات عديدة وخطيرة لحقوق الإنسان ، لذلك تعددت المناهج في معالجة مفهوم الصراعات المسلحة ذات الطابع الداخلي بسبب الغموض الذي يعتري هذا الموضوع لقيامه على معايير شخصية عديدة وكذلك عدم الاتفاق حول

الداخلية ، الا ان الانتهاكات والتجاوزات على هذه الحقوق مستمرة وذلك بسبب وجود بعض الصعوبات التي تقف عائقا ضد توفير الحماية للحقوق والحريات خلال النزاعات الغير دولية ومن أجل الوقوف على هذه الصعوبات سوف نتناول من خلال هذه البحث الاشكالية الآتية: (ماهي التحديات التي تعيق حماية حقوق الإنسان خلال الصراعات المسلحة غير الدولية.؟ )

#### ثالثا : أهداف البحث

- 1- معرفة مدى التزام الأطراف المتنازعة بالقواعد القانونية الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان .
- 2- التعرف على التحديات التي تعيق حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات غير الدولية .
- 2- تقديم التوصيات من أجل تعزيز حماية الكرامة الإنسانية والحقوق والحريات خلال الصراعات المسلحة الداخلية.

#### رابعا أهمية البحث

تكمن أهمية البحث بأنه يعالج موضوع يتسم بالواقعية والحدثة، حيث تشهد الصراعات المسلحة غير الدولية تزايد ملحوظ في الآونة الاخيرة مما يجعل دراسة حماية حقوق الإنسان امرا ملحا لمواكبة التطورات العالمية والكشف عن الثغرات القانونية الدولية التي تعيق هذه الحماية ، ويدعوا إلى تطوير قواعد قانونية ملزمة لجميع أطراف النزاع .

**خامسا منهجية البحث /**سوف يتم اعتماد المنهج التحليلي في هذه الدراسة حيث سوف نقوم بتحليل النصوص القانونية الدولية المطبقة في هذا النوع من الصراعات والتي

المسلحة التي تدور في إقليم أحد أطراف السامية المتعاقدة ، بين القوات المسلحة والقوات المنشقة ، او جماعات مسلحة أخرى تمارس سيطرتها على جزء من إقليم الدولة تحت قيادة مسؤولة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية منظمة ومتواصلة" . (5)

كما تم تعريف النزاعات المسلحة الداخلية من قبل مجموعة من أساتذة القانون ، حيث عرف الدكتور عبد السلام حسين الصراعات المسلحة الداخلية بأنها "ذلك النزاع الذي لا يكون اطرافه من الدول والذي يندلع على إقليم دولة معينة بين القوات المسلحة لهذه الدولة وقوات مسلحة منشقة او جماعات مسلحة نظامية أخرى ، تحت قيادة مسؤولة وتسيطر على جزء من إقليم الدولة بما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة وتستطيع تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني" . وتماشيا مع ما تم ذكره عرف الدكتور صلاح الدين عامر الصراعات المسلحة غير الدولية "بأنه ذلك النزاع الذي تبقى الحروب الدائرة فيه داخل حدود الدولة ، والأطراف المتناحرة لا تحارب سلطة اجنبية عنها انما تحارب حكومتها الداخلية او جماعات مسلحة أخرى" . كما عرف الاستاذ الدكتور عبد الغني عبد الحميد الصراعات الداخلية بأنه "النزاع المسلح الداخلي بين قوات مسلحة حكومية وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى" (6)

وتأسيساً على ذلك يرى الباحث يمكن تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية بأنها تلك النزاعات التي تحدث داخل أراضي دولة واحدة بين القوات الحكومية لهذه الدولة وبين الجماعات المسلحة ، أو بين الجماعات المسلحة بعضها مع بعض .

#### ثانيا خصائص النزاعات المسلحة غير الدولية

المعنى القانوني الدقيق للصراعات المسلحة غير الدولية . (1)

ومن أجل توضيح هذا النوع من النزاعات سوف نقسم هذا الفرع إلى أولاً وثانياً ، نخصص النقطة الأولى إلى تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية ، بينما نخصص النقطة الثانية لتوضيح خصائص النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي .

#### أولاً تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية

لم يتفق فقهاء القانون الدولي المعاصر على وضع تعريف موحد للصراعات المسلحة غير الدولية ، على الرغم من اعترافهم بشراسة وخطورة هذا النوع من الصراعات ، حيث اقترح (شيندلر) تعريفاً أكثر تفصيلاً للنزاعات المسلحة غير الدولية حيث عرفها بأنها "الأعمال العدائية يجب تنفيذها بقوة السلاح وتظهر درجة من القوة تلزم الحكومة بموجبها نشر قواتها المسلحة ضد المتمردين بدلا من نشر فقط قوات الشرطة" . (2)

وكذلك عرف الكاتب (أ.ج.بي .جاسر ) النزاعات ذات الطابع غير الدولي "بأنها مواجهات مسلحة تحدث ضمن أراضي الدولة بين الحكومة من جهة والمتمردين من جهة أخرى ، وفي حالة أخرى هو عند تشقق سلطة الحكومة في البلاد وينتج عن ذلك تقاتل جماعات مختلفة بعضها الآخر من أجل الوصول إلى الحكم" (3) وتماشيا مع ما تم ذكره عرفت المادة (8/2و) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما الصراعات المسلحة ذات طابع غير دولي بأنها تنطبق على المنازعات المسلحة التي تقع في إقليم دولة عندما يوجد صراع متطاوّل الأجل بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة منظمة او فيما بين هذه الجماعات المسلحة . (4) كما تم تعريف الصراعات المسلحة الداخلية في البروتوكول الأولى الثاني لاتفاقيات جنيف الاربعة في المادة الأولى ي "بأنها تلك النزاعات

## الفرع الثاني : مفهوم حقوق الإنسان

يقصد بحقوق الإنسان هي مجموعة من الحقوق التي كفلتها القوانين والمواثيق والإعلانات الدولية، والتي تهدف إلى حماية الإنسان وصيانة كرامته الإنسانية في مختلف الظروف حتى في وقت الصراعات المسلحة غير الدولية ، ومن القوانين الدولية التي يقع عليها مسؤولية حماية حقوق الإنسان خلال الصراعات المسلحة هو القانون الدولي لحقوق الإنسان ، حيث ان قانون حقوق الإنسان يطبق في فترات السلم والحرب ، ويهدف إلى حماية حقوق الإنسان خلال الصراعات المسلحة سواء كانت دولية ام داخلية .<sup>(12)</sup> ومن أجل توضيح هذا الموضوع أكثر سوف نقسم هذا الفرع إلى أولاً وثانياً، نخصص النقطة الأولى إلى تعريف حقوق الإنسان، ونخصص النقطة الثانية إلى بيان أهم الحقوق المشمولة في الحماية خلال النزاعات المسلحة الداخلية

### أولاً - تعريف حقوق الإنسان

طرحت تعاريف كثيرة بهدف تحديد مصطلح حقوق الإنسان فمن التعاريف ما طرحة (رينه كاسان) وهو أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، حيث عرفه بأنه "فرع من فروع العلوم الاجتماعية موضوعه دراسة العلاقات القائمة بين الأشخاص وفق الكرامة الإنسانية"<sup>(13)</sup> وتماشياً مع ما تم ذكره فإن الأمم المتحدة عرفت حقوق الإنسان بأنها "ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من اجراء الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية ، ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات ببعض الأشياء ويمنعها من القيام بأشياء أخرى" أي إن رؤية المنظمة الدولية لحقوق الإنسان تقوم على أساس أنها حقوق أساسية في طبيعة الإنسان والتي لا يمكن الاستغناء عنها حيث بدونها لا يمكن للإنسان ان يعيش .<sup>(14)</sup>

تتميز النزاعات المسلحة الداخلية بمجموعة خصائص تميزها عن غيرها من النزاعات المسلحة ومن هذه الخصائص هي .

1- أطراف النزاع المسلح غير الدولي : الصراعات المسلحة الداخلية تحدث عندما توجد جماعات مسلحة معارضة للسلطة الحاكمة في تلك الدولة، حيث تستخدم هذه الجماعات القوة ضد الحكومة وقواتها المسلحة ، من أجل تحقيق أهداف سياسية مثل استقلال المنطقة أو الإطاحة بالحكومة والغاء الدستور .<sup>(7)</sup> أو في حال تشقق سلطة الحكومة داخل الدول وينتج عنها تقاتل الجماعات المسلحة بعضها مع البعض الآخر لغرض الوصول للحكم .<sup>(8)</sup>

2- اندلاع النزاع في إقليم دولة واحدة / من الخصائص التي تميز النزاع المسلح الداخلي عن النزاع المسلح الدولي ، هو ان النزاع الداخلي يحدث على أراضي إقليم دولة واحدة اي ان يكون داخل حدود دولة واحدة .<sup>(9)</sup>

3- استخدام العنف المسلح / من أجل ان نطلق مصطلح النزاع المسلح غير الدولية يجب ان يكون هناك درجة من العنف المسلح ، حيث ان المادة الثانية والعشرون الفقرة الثانية من البروتوكول الأولى الثاني لسنة 1977 استبعدت بعض الأحداث التي تقع في الدولة من مفهوم الصراع المسلح غير الدولي ، ومن هذه الأحداث هي الاضطرابات والتوترات الداخلية وغيرها من الأعمال المماثلة التي لا تصل إلى درجة من العنف والقوة المسلحة .<sup>(10)</sup>

4- تمتع النزاعات الداخلية بدرجة من التنظيم /من الخصائص التي تتميز بها النزاعات المسلحة غير الدولية حسب ما نصت عليها المادة الثالثة المشتركة هو تمتع الجماعات المسلحة بدرجة من التنظيم والتي تقضي خضوع المتمردين لقيادة منظمة ، كما نص البروتوكول الأولى الثاني في المادة الأولى على استيفاء الجماعات المسلحة مقتضيات التنظيم .<sup>(11)</sup>

2- الحق في حماية النساء من الاغتصاب او العنف الجنسي: تهدف قواعد والقوانين الدولية إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة سواء كانت صراعات مسلحة دولية ام غير دولية ، ومن الحقوق المشمولة في الحماية خلال الصراعات المسلحة هي حماية النساء من الاغتصاب والتحرش الجنسي ، حيث تهدف هذه القواعد إلى توفير الحماية لهن كونهن الحلقة الاضعف في الصراعات ، وتماشيا مع ما تم ذكره تكون مخاطر هذه الحروب أكثر على النساء بسبب جنسهن . (18) كما نصت المادة (5/3) من البروتوكول الأولى الثاني لعام 1977 يتم حيز النساء في اماكن منعزلة عن الرجال، ويتم ادارة هذه الاماكن والاشراف عليها من قبل النساء ، ولكن يستثنى من هذا الشرط رجال ونساء العائلة الواحدة حيث يتم احتجازهم معا وهو ما يؤكد مراعاة جنس المرأة وحاجتها الخاصة . (19)

وتماشيا مع ما تم ذكره نصت العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية على حماية المرأة من الاعتداء او الاستغلال الجنسي حيث نصت اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي عقدت في عام 1979 على حماية المرأة من الاعتداء الجنسي وعدم الاتجار بالمرأة مهما كانت الظروف وعدم استغلالهن بالبغاء . (20)

3- حماية حق الطفولة: حقوق الطفل لا تقابلها واجبات ،تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الطفل انه "انسانا ذو كيان ضعيف لا يستطيع حماية نفسه من الغير وحتى من نفسه" . (21) ومع ابتكار اسلحة جديدة تتميز بسهولة الاستخدام وذات وزن خفيف ، بات تسليح الأطفال اسهل واقل حاجة إلى التدريب من اي زمن مضى، وزجهم في القوات المسلحة او مجاميع المسلحة مما يشكل خطرا على حياتهم ، وكذلك مصادرة حقهم في الطفولة ، واشراكهم في الحروب التي لا يفقهوا منها شيء ، سواء تم تجنيدهم بالإكراه او نتيجة هربهم من الجوع والفقر ،حيث يتعرض

كما عرف الدكتور الرشيدى حقوق الإنسان بوصفة اصطلاحا يشير بصفة عامة إلى مجموعة من المطالب والاحتياجات التي يلزم توفيرها إلى جميع الأشخاص ،وفي اي مجتمع دون تمييز بينهم في هذا الخصوص سواء لاعتبارات العقيدة السياسية او الجنس أو اللون ،والنوع ،و الأصل الوطني أو لأي اعتبار اخر . ومهما تعددت التعاريف الخاصة بحقوق الإنسان وتباينت وتنوعت الافكار ووجهات النظر فإن المقصود بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي العام ،إن الإنسان بمجرد انه انسان بغض النظر عن العرق والجنس والطائفة أو القومية أو ضعة الاقتصادي او الاجتماعي يمتلك حقوق طبيعية خاصة فيه . ففي كل مجتمع بشري يوجد ميدان يكمل بعضهم الآخر ، أحدهم لصالح الفرد والآخر لصالح الجماعة وامن المجتمع ،ولا يصح ان يتحقق أحدهم على حساب الآخر. (15)

### ثانيا الحقوق المشمولة في الحماية

1- الحق في الحياة : يعتبر الحق في الحياة من الحقوق الأساسية لكل البشرية بغض النظر عن الجنس والعرق واللون والطائفة ، ولا يسمح بتقييد هذا الحق مهما كانت الظروف ، سواء وقت الحرب او السلم ، حيث نصت الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان لعام 1950 في المادة (15) على امكانية الغاء او تقييد بعض الحقوق خلال النزاعات المسلحة سواء كانت دولية ام داخلية ، باستثناء بعض الحقوق التي لا يمكن للدول تقيدها ومن هذه الحقوق هو الحق في الحياة . (16)

كما حيث نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بإمكان الدول في الحالات الطارئة تقييد بعض الحقوق ، باستثناء الحقوق الأساسية التي لا يمكن تقييدها مهما كانت الظروف ومن هذه الحقوق هو الحق في الحياة . (17)

يصدر أي قرار حكم بحق اي شخص بدون أن تكون هناك محاكمة عادلة تتوفر فيها جميع الضمانات للمتهم وان تكون المحاكمة مشكلة بموجب القانون وهذا ما أكدته المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف المتعلقة بتنظيم النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي . (26)

كذلك نصت المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية لعام 1966 على ضرورة توفير المحاكمة العادلة للمتهمين وأن تتوفر فيها جميع ضمانات التقاضي. كما أوضحت اللجنة الدولية المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 32 ان الحق في توفير محاكمة نزيه ومحايدة أمر أساس بموجب القانون ، وهو حق مطلق لا يوجد فيه أي استثناء مهما كانت الظروف وغير مشمول بالتقييد الذي نصت عليه المادة (4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . (27)

#### المطلب الثاني : الصعوبات التي تعيق حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة غير الدولية

تعتبر الحروب ظاهرة غير اعتيادية من منظار علماء القانون ، وضلت البشرية على الدوام تعاني من هذه النزاعات المسلحة وما تخلفه ورائها من خراب ودمار ، وفي هذا الإطار سعى المدافعون عن حقوق الإنسان إلى تطبيق قوانين حملت اسم القانون الدولي الإنساني لتمكينهم من التحكم في ميدان القتال ، بالإضافة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، حيث أن جميع هذه القوانين تتعلق بحقوق البشرية وتسعى إلى ضمان هذه الحقوق في مختلف الظروف ، ولكن الجدير بالذكر أن هذه القوانين تواجه العديد من التحديات . (28)

عليه ومن أجل توضيح هذا الموضوع سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الفرع الأول للتحدث عن الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق الإنسان اثناء النزاعات المسلحة غير الدولية ، بينما نخصص الفرع

هؤلاء الأطفال لأشد انواع المعاناة سواء كانت النفسية او البدنية ، لذلك عملت المجتمعات الدولية إلى تعزيز حماية حق الطفولة للأطفال وحظر مشاركتهم في النزاعات المسلحة سواء كانت صراعات دولية ام ذات طابع غير دولي . حيث عقدت في عام 1989 اتفاقية خاصة بحماية حقوق الطفل والتي صادق عليها جميع دول العالم تقريبا . (22)

4- حق الحماية من التعذيب والمعاملة القاسية: شهدت النزاعات المسلحة غير الدولية الكثير من أعمال التعذيب والمعاملة القاسية ضد المدنيين العزل والأسرى وغيرهم ، (حيث عرفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافية التعذيب بأنه "تعمد إلحاق آلام شديدة والمعاناة الشديدة بدنيا ونفسيا لشخص ما ، وكذلك اعتبرت ايضا الممارسات التي تحط من كرامة الإنسان جزء من التعذيب . (23)

وتماشيا مع ما تم ذكره فإن التعذيب يعتبر من الجرائم الدولية ويعاقب مرتكبها ، وهذا ما نص عليه نظام روما الأساسي ، حيث نصت المحكمة الجنائية الدولية ان من اختصاص المحكمة النظر في الانتهاكات للمادة الثالثة المشتركة وكذلك البروتوكول الأول الثاني . ويعتبر من قبيل الانتهاكات وهو الاعتداء على الكرامة الإنسانية والتشويه والتعذيب . (24)

وتجدر الإشارة إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد اولى اهتماما كبيرا في حماية حق الإنسان في عدم التعذيب والمعاملة القاسية حيث نص على عدم تقييد هذا الحق مهما كانت الظروف سواء في وقت السلم او الحرب . : (25)

5- الحق في توفير محاكمة عادلة: يعتبر توفير المحاكمة العادلة من الحقوق المشمولة في الحماية خلال الصراعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي ، حيث لا يمكن ان

تنفيذها يشكل ضرورة قصوى حيث أن القانون الإنساني يطبق ويصبح نافذاً خلال الحروب والصراعات المسلحة فقط ، وهي الحالة التي يكون فيها حياة البشرية وحقوقهم معرضة للخطر بصورة مستمرة . (30)

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن من القوانين التي عملت على تنظيم النزاعات المسلحة غير الدولية هي النصوص القانونية التي تضمنها البروتوكول الأول الثاني للاتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1977 . (31)

وكذلك تم تخصيص المادة الثالثة المشتركة للاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 لتنظيم النزاعات المسلحة غير الدولية حيث تضمنت هذه المادة العديد من النصوص التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان ، وتأسيساً على ذلك تنص هذه المادة في حال قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي احد الأطراف السامية المتعاقدة ، يلتزم كل طرف في النزاع أن يطبق كحد ادنا الأحكام التي نصت عليها هذه المادة، والتي تهدف إلى معاملة الأفراد الذين لا يشاركون في العمليات العسكرية وأفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم والأشخاص الذين أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب الاحتجاز أو المرض أو الجرح أو لأي سبب كان معاملة إنسانية بدون تمييز ، ولهذا الغرض تحظر أعمال التشويه والتعذيب والمعاملة القاسية والإنسانية ، وكذلك أخذ الرهائن والاعتداء على الكرامة الإنسانية ، كما يجب الاعتناء بالمرضى والجرحى . (32)

وتجدر الإشارة إلى أن المادة الثالثة المشتركة نصت على الكثير من الحقوق الخاصة بالإنسان والتي يجب على أطراف النزاع حمايتها خلال الصراعات المسلحة غير الدولية ، حيث نصت على حماية النساء من التحرش الجنسي والاعتداء او الإكراه على البغاء أو الحمل القسري ، كما نصت على حماية الأطفال وحظر تجنيد من

الثاني للتحديث عن التحديات التي تعيق حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة الداخلية .

**الفرع الأول:** الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية

إن من القوانين الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان أثناء الصراعات المسلحة غير الدولية هما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، بالإضافة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية الأخرى التي تهدف إلى حماية هذه الحقوق ، وعلى الرغم من أن هذين القانونين يمثلان فرعين متميزين من فروع القانون الدولي العام ، إلا أنه هذين الفرعين لهما هدف أساس واحد مشترك وهو حماية الإنسان ومنح الحقوق الأساسية له في حالات السلم، أو حالات الشدة والطوارئ والمتمثلة بالصراعات المسلحة . (29)

عليه ومن أجل معرفة النصوص القانونية التي اكدت على حماية حقوق الإنسان خلال الصراعات المسلحة ذات الطابع الغير دولي ، سوف نقسم الفرع إلى أولاً وثانياً حيث سوف نخصص النقطة الأولى لتوضيح الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان اثناء الصراعات الداخلية بموجب القانون الدولي الإنساني ، بينما نخصص النقطة الثانية لشرح الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان اثناء الصراعات ذات الطابع الغير دولي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان .

**أولاً : الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان اثناء النزاعات الداخلية بموجب القانون الإنساني**

تهدف النصوص القانونية التي يتضمنها القانون الدولي الإنساني والتي تكون الدول ملزمة باتباعها ، إلى حماية حقوق الإنسان خلال الصراعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي ، ومن أجل تحقق هذا الهدف فإن

غير الدولية، حيث نص على حماية كافة الحقوق الأساسية للإنسان أثناء اندلاع صراع بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العرق أو القومية.

**ثانياً: الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات الداخلية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان**

من الأمور المسلم بها أن الصراعات المسلحة سواء كانت دولية أم ذات طابع داخلي تعتبر من الظروف الطارئة، وتأسيساً على ذلك فإنها تدخل من ضمن الأمور الطارئة التي تتيح للدولة تقييد بعض الحقوق التي كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان للأشخاص، وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الحقوق نص عليها قانون حقوق الإنسان لا يمكن تقييدها أو الغائها مهما كانت الظروف سواء في فترة السلم أو فترة الحرب، حيث تعمل هذه النصوص جنباً إلى جنب مع القانون الدولي الإنساني وتكون معززة له، والذي وجدت لتنظيم النزاعات المسلحة. ومن هذه الحقوق التي يحضر تقييدها هو الحق في الحياة وحظر التعذيب والأعمال الإنسانية، وكذلك تجريم العبودية وغيرها ومن الحقوق التي نص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان. (35)

وتجدر الإشارة إلى أن أهم المصادر الدولية لقانون حقوق الإنسان هي كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 والاتفاقيات الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، حيث أن اعتماد هذه الصكوك والاتفاقيات الدولية قد أسهم في تأكيد الفكرة القائلة إن من حق أي شخص التمتع بحقوقه الأساسية سواء كانت في وقت السلم أو الحرب. وإشارة إلى ما سبق فإن العهد الدولي الخاص في الحقوق المدنية والسياسية قد نص في المادة (21) "تتعهد كل دولة طرفاً في الاتفاقية الحالية باحترام وتأمين الحقوق المقررة فيها لكافة الأفراد ضمن إقليم

هم في سن الخامسة عشر سواء كان في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة الأخرى، وكذلك نصت على حماية وحظر تدمير الممتلكات والأعيان المدنية. (33)

وتماشياً مع ما تم ذكره هناك موثيق واتفاقيات دولية تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة وحماية حقوق الإنسان، وتكون متصلة بالقانون الدولي الإنساني ومنها .

1- إعلان سان بطرسبرغ لعام 1968 الذي ينص بموجبة على حظر استعمال بعض القذائف المتفجرة .

2- بروتوكول جنيف لعام 1925 الذي يحظر استعمال الغازات الخائفة والسامة وغيرها من الغازات والأسلحة الجرثومية .

3- اتفاقيات الأمم المتحدة حيث دعمت الأمم المتحدة العديد من اتفاقيات جنيف ولاهاي والإعلانات الدولية والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، سواء بمناسبة النزاعات المسلحة القائمة أو الصراعات المتحسب وقوعها، ومن الاتفاقيات المهمة المتعلقة بهذا الخصوص والتي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان، هي اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية والتي اقترتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948.

4- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لعام 1968. (34)

وتأسيساً على ذلك فإن هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية تهدف إلى الحد من آثار ومخلفات الحروب والنزاعات المسلحة سواء كانت دولية أو ذات طابع غير دولي، وحماية الحقوق والحريات للإنسان من شبح الحروب والصراعات المدمرة.

وتماشياً مع ما تم ذكره وبعد الاطلاع على النصوص القانونية التي تضمنها القانون الدولي الإنساني، يرى الباحث ان القانون الإنساني الدولي قد نص على حماية حقوق الإنسان وحرياتهم خلال الصراعات المسلحة

لحماية النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي .  
(41).

وتأسيساً على ذلك وبعد الاطلاع على النصوص القانونية التي يتضمنها القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والصكوك الدولية ذات صلة فيه ، يتضح ان القانون يهدف إلى حماية حقوق الإنسان مهما كانت الظروف سواء في وقت الرخاء والسلم او وقت القتال والصراعات المسلحة ، وتماشياً مع ما تم ذكره فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان وان كان قد سمح للدول بتقييد او مصادرة بعض الحقوق خلال الحالات الطارئة الا انه ابقى على الحقوق الأساسية للإنسان والزم الدول على حمايتها ومنحها للأشخاص مهما كانت الاحوال كونها حقوق أساسية وجوهرية لا يمكن الاستغناء عنها .

#### الفرع الثاني : التحديات التي تعيق حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية

على الرغم من وجود قواعد قانونية ومواثيق دولية قد نصت صراحة على حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة الداخلية ، حيث ان هذه القواعد والمواثيق الدولية تسعى إلى الحد من انتهاك حقوق الإنسان خلال النزاعات ، لكن مازالت حماية حقوق الإنسان الأساسية خلال الصراعات الداخلية تنتهك بصورة مستمرة ومتزايدة بسبب تعرضها إلى مجموعة من التحديات، عليه سوف نقسم هذا الفرع إلى أولاً وثانياً، نخصص النقطة الأولى لتحدث عن التحديات القانونية، ونخصص النقطة الثانية لتوضيح أهم التحديات العملية والسياسية لحماية حقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية.

#### أولاً / التحديات القانونية

إن القانون الدولي الإنساني تتصرف أحكامه إلى تنظيم النزاعات المسلحة الدولية، حيث توجهت اتفاقيات

ها والخاضعين لولايتها دون تمييز " . كما أكد مؤتمر فيينا لسنة 1993 ومؤتمر طهران لسنة 1968 على ضرورة احترام هذه الحقوق خلال الصراعات المسلحة، وتماشياً مع ما تم ذكره اكدت الجمعية العامة في سنة 1970 على هذا الأمر حين اتفقت على أن حقوق الإنسان الأساسية في القانون الدولي والمنصوص عليها في الصكوك الدولية تظل مطبقة كل الانطباق في حالات النزاع المسلح . (36) وتماشياً مع ما تم ذكره فإن أهم المواثيق والصكوك الدولية التي نصت على حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة الدولية او ذات الطابع غير الدولي هي:

1- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(1966) حيث نصت المواد(27،14،10،7،6) على الحق في الحياة وحظر التعذيب، والمعاملة الإنسانية للمحتجزين ، والحق في المحاكمة العادلة وحماية حقوق الاقليات . (37).

2- الاتفاقية المناهضة للتعذيب (1984) حيث نص المواد (2،3) على حظر التعذيب المطلق ولا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي سواء وقت الحرب او السلم، وحظر تسليم اي شخص إلى دولة يحتمل ان يتعرض فيها للتعذيب . (38).

3- الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري في 2006 والتي تحظر بشكل قاطع ممارسة الاختفاء القسري حتى اثناء النزاعات المسلحة . (39)

4- اتفاقية حقوق الطفل (1989) حيث نصت المادة(38) طلب من الدول حماية الأطفال المتأثرين من الصراعات المسلحة . اما البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال بالحرب لسنة 2000 يحظر تجنيد من هم دون سن 18 في النزاعات المسلحة . (40)

5- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 حيث تطبق ايضا اثناء النزاعات المسلحة

اتباعها كحد ادنى عند معاملة الأشخاص الذين تقيدت حرياتهم و احتجزوا بسبب الصراع المسلح الداخلي وهي بالتالي غير كافية لضمان حقوق الأشخاص الذين وقعوا بالأسر ، مما يجعل حقوقهم عرضه للانتهاك ، على عكس القواعد القانونية التي خصصت لتنظيم النزاعات المسلحة الدولية التي بدورها خصصت اتفاقية كاملة لتنظيم اوضاع أسرى الحرب . (43)

كما أن المادة الثالثة المشتركة والمخصصة لتنظيم النزاعات المسلحة غير الدولية لم تحدد ماهي هذه النزاعات ، وان كانت لا تقتصرها على الحروب أفراد حيث انقسم الفقه إلى قسمين القسم الأول يرى أن أحكام هذه المادة تطبق فقط على الحروب أفراد ولا تشمل غيرها من النزاعات ، بينما أخذ القسم الآخر بالمفهوم الواسع واعتبرها تطبق على كافة انواع النزاعات المسلحة غير الدولية ، حيث ان من العيوب التي تعتري هذه المادة بأنها جاءت خالية من وضع تعريف واضح ومحدد للنزاعات المسلحة غير الدولية وبالتالي عدم تحديد الحالات بشكل دقيق التي يجب فيها تطبيق بنود هذه المادة مما يعرض الحقوق المشمولة بالحماية للانتهاكات خلال النزاع المسلح الداخلي . (44)

وتماشيا مع ما تم ذكره أن من التحديات التي تواجه هذا المادة الخاصة بحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات الداخلية أنها لم تعالج او تتناول بعض الحقوق الأساسية المشمولة بالحماية ، حيث انها لم تعالج موقف اسير الحرب اذ لا يتمتع المقاتل في النزاعات الداخلية في حال وقوعه بالأسر بالموقف القانوني لأسرى الحرب على خلاف المقاتل في النزاعات الدولية فإنه يتمتع بالموقف القانوني لأسرى الحرب ، بل يمكن أي يتعاقب المقاتل بسبب حملة السلاح ضد دولته . كما ان المادة اعلى لم تقرر او تنص على الحماية التي يجب منحها إلى أفراد النقل الطبي والمؤسسات الصحية والطبية ، كما لم تقرر الحماية

جنيف الاربعة إلى تنظيم النزاعات المسلحة التي تحدث بين دولتين او اكثر بالتالي تم تخصيص ما يقارب الخمسمائة مادة تنظم هذا النوع من الصراعات المسلحة ، بينما في الصراعات المسلحة ذات الطابع الداخلي فإنه لم يتم تنظيم الاوضاع الناشئة عنها الا في المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الاربعة ، و البروتوكول الأولي الثاني لاتفاقيات جنيف الاربعة لسنة 1977 ، حيث أن هذا البروتوكول والمادة الثالثة المشتركة تتضمن نصوص قانونية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة ، الا انه هذه المواد القانونية تناولت النزاعات المسلحة الداخلية بشكل مختصر وسطحي على عكس النزاعات المسلحة الدولية التي تم تخصيص العديد من المواد القانونية لها ، والتي بدورها تناولت هذا النوع من النزاع بشكل اوسع ، وتنظيم الاوضاع الناشئة عنه بشكل مفصل . وتماشياً مع ما تم ذكره ان تطبيق البروتوكول الأولي الثاني والمخصص لتنظيم النزاعات الداخلية يواجه صعوبات كبيرة ، وذلك بسبب الشروط المعقدة التي ادرجت ضمن المادة الأولى و التي يتطلب توفرها من أجل تطبيق أحكامها على النزاع المسلح ومنها عمل الجماعات المسلحة تحت قيادة مسؤولة ، وكذلك بسبب استثناء هذا البروتوكول بعض الصراعات التي تحدث داخل إقليم الدولة والتي لا ترقى إلى مستوى النزاع المسلح مثل حالات العنف والاضطرابات ومكافحة الارهاب ، على الرغم من ما قد تحمله هذه الصراعات من آثار تفوق آثار النزاع المسلح على الحقوق المحمية . (42)

وكما أوضحنا سابقا أن البروتوكول الأولي الثاني لم يتناول الحقوق المشمولة بالحماية بشكل واضح ومفصل ومثال على ذلك فيما يتعلق بأسرى الحرب حيث أن المادة الخامسة من البروتوكول الأولي الثاني تناولت أسرى الحرب بشكل مختصر تحت مسمى الأشخاص الذين تم تقييد حرياتهم حيث تناولت بعض القواعد التي يجب

1- ضعف المسائلة والمحكمة / تنص المحكمة الجنائية الدولية استنادا إلى أحكام المادة الخامسة من النظام الأساسي على معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية والتي تمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ، حيث قسمت هذه المحاكم الجرائم الدولية إلى أربع طوائف هي جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم العدوان ، حيث تشكل هذه الجرائم انتهاكا للحقوق التي كفلتها القوانين الدولية للإنسان خلال الصراعات المسلحة سواء كانت دولية ام غير دولية . (47) وتجدر الإشارة إلى ان المحكمة الجنائية الدولية تختص بالنظر في الجرائم التي ترتكب خلال الصراعات المسلحة غير الدولية وذلك استنادا إلى المادة 8 من نظامها الأساسي. (48)

وتماشيا مع ما تم ذكره على الرغم من أن حقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية مشمولة بأحكام القانون الدولي وبالتالي فإن انتهاكها يعرض الجهة التي خرقت القانون إلى المسائلة والمحكمة ، ولكن في نفس الوقت ان عملية المسائلة للجهات المخالفة تواجهه صعوبات وتحديات كبيرة ، لأنها قد تكون مليشيات سرية لا يعرف أحد حقيقتها ولا أماكن تواجدها ، كما قد ترتكب من قبل مجموعات يصعب كشفها او تشخيصها ، حيث تجدر الإشارة إلى ان الجنات الذين ينتهكون حقوق الإنسان خلال الصراعات المسلحة الداخلية قد يتوارون بين الجماهير المؤيدين لهم بصورة يصعب بها الوصول اليهم ، لعدم وجود عنوان وظيفي لهم ، ولا مناصب معلومة ، وبذلك قد حصلت مجازر كبيرة ولا مثل لها في التاريخ بسبب هذا النوع من النزاع ، حيث تم الانتهاك بها حقوق الإنسان كافة، التي تكفلتها المواثيق والقوانين الدولية . كما ان المجتمع الدولي بكل ما حققه من ثورات علمية وتكنولوجية ومن مكتسبات في مجال حقوق الإنسان ومن تحولات سياسية عميقة ، لا زال يؤثر مأسى انسانية مهولة ناتجة عن الحروب والنزاعات غير الدولية واهدار حقوق

للعديد من الفئات منها النساء والأطفال والمفقودين، الا بالمعاملة الإنسانية التي اقترتها هذه المادة . حيث ان هذه المادة لم تضع اي ضمانات تلزم أطراف النزاع على الالتزام بما جاء بها من قيود والتزامات ، ولم تحدد اي دولة تتولى مهمة الرقابة على أطراف النزاع من حيث التزامهم بها، وحتى فيما يتعلق برقابة اللجنة الدولية لصليب الاحمر ترك امرا جوازي الأطراف النزاع . (45)

أما فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان فإن هذا القانون يقر العديد من الحقوق للإنسان التي يجب حمايتها مهما كانت الظروف ومنها الحق في الحياة و حظر التعذيب والمعاملة القاسية وغيرها من الحقوق الأساسية ، ولكن الجدير بالذكر ان الواقع العملي يكشف عن تحديات قانونية تعيق وتحذر من فعالية هذه الحماية، ومن ابرز هذه التحديات القيود المسموح بها على بعض الحقوق خلال النزاعات المسلحة سواء كانت دولية ام داخلية ، حيث تجيز بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تقييد بعض هذه الحقوق خلال الصراع المسلح ، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، حيث ان بعض الدول تستغل هذه الثغرات القانونية لغرض اصدار بعض التشريعات والامور ، لتقييد الحريات الأساسية بما يتجاوز الحد المسموح فيه بموجب الاتفاقيات الدولية ، كما ان في ظل الصراعات الداخلية يكون من الصعب التمييز بين لقيود المشروعة دوليا وبين الانتهاكات ، مما يترتب على هذا الامر انتهاك الحقوق المشمولة في الحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان . (46)

### ثانيا : تحديات العملية

تواجهه حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة العديد من التحديات العملية التي تعيق توفير الحماية إلى البشرية خلال النزاع ، مما يترتب عليها انتهاك الحقوق المحمية للإنسان ، ومن هذه التحديات هي:

المساعدات والاعانة الإنسانية ، والسبب في ذلك بنظر تلك الأطراف هو التعدي على سيادتها والأراضي المسيطرة عليها . (51)

4- استخدام التكنولوجيا في النزاعات المسلحة غير الدولية / شهدت اغلب جيوش العالم تطورا واسعا في مجال صناعة الأسلحة واستعمال هذه الأسلحة في الصراعات المسلحة سواء كانت نزاعات دولية ام ذات طابع داخلي . (52) ومن هذه الأسلحة التي باتت تستخدم في النزاعات المسلحة هي الأسلحة ذات التحكم التلقائي او ما تسمى بذاتية التشغيل . حيث عرف الكونجرس الامريكي هذ الأسلحة "بانها فئة خاصة من انظمة التسليح التي تستخدم نظم الاستشعار وخوارزميات الكمبيوتر لتحديد الهدف بشكل مستقل والتعامل معه وتدميرها دون تحكم بشري في النظام" . (53)

والجدير بالذكر أن استخدام هذا النوع من الأسلحة في النزاعات المسلحة الداخلية يفرض تحديا وصعوبات كبيرة على حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية حيث نصت المادة 13 من البروتوكول الأولى الثاني المنظم للنزاعات المسلحة ذات الطابع الغير دولي ، على وجوب التمييز بين المدنيين والمقاتلين وعدم جعل السكان العزل محل للهجوم ، وتأسيساً على ذلك فإن هذه المادة تهدف إلى حماية حق من حقوق الإنسان التي لا يمكن تقيدها وهو الحق في الحياة . (54)

وتماشيا مع ما تم ذكره فإن هذه الأسلحة وعلى الرغم من التقنيات العالية التي تمتلكها فهي غير قادرة على التمييز بين المدنيين والمقاتلين وكذلك بين المقاتلين الفارين من المعركة أو المصابين وبين المقاتلين المستمرين في القتال . (55)

الافراد والشعوب بسبب عدم مسالة مرتكبي هذه الجرائم. (49).

2- عدم المعرفة الكافية للجماعات المسلحة بالقوانين الدولية / يعد ضعف المعرفة لدى الجماعات المسلحة في النزاعات الداخلية بالقوانين والاتفاقيات الدولية المنظمة لهذا النوع من النزاعات ، من ابرز التحديات العملية التي تعيق حماية حقوق الإنسان خلال الصراعات ذات الطابع غير الدولي ، وتماشيا مع ما تم ذكره فإن ضعف المعرفة لدى هذه الجماعات يعود سبب ان هذه الجماعات تتشا بعيدا عن الاطر القانونية والمؤسسات الرسمية، مما يؤدي إلى جهل هذه الجماعات بالأحكام والاتفاقيات الدولية وخصوصا القواعد المتعلقة بحماية المدنيين والممتلكات وغيرها من الفئات المشمولة بالحماية ،بالإضافة إلى ذلك عدم وجود قنوات متخصصة بنشر الثقافة القانونية داخل المراكز التدريبية للمقاتلين ، مما يجعل هؤلاء المقاتلين يرتكبون الانتهاكات دون معرفتهم بان الافعال التي يقومون فيها غير مشروعة ومخالفة للاتفاقيات والقوانين الدولية . (50).

3- صعوبة وصول المساعدات الإنسانية من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية /ان المنظمات الدولية غير الحكومية تمارس عملها في ضل ظروف صعبة جدا تحول دون وصولها إلى ضحايا النزاعات المسلحة ، الذين هم في امس الحاجة إلى المساعدات الإنسانية التي تقدمها هذه المنظمات وخصوصا المساعدات الغذائية والطبية ، والجدير بالذكر ان هذه الصعوبات التي تواجهها المنظمات الدولية هي بسبب طبيعة النزاعات المسلحة ذات الطابع الداخلي التي تقوم على أساس العرق أو الدين أو الطائفة أو الهوية ،وتماشيا مع ما تم ذكره فإن من التحديات العملية التي تواجه حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية وهو تماطل اطراف النزاع في موافقتها على دخول هذه المنظمات غير الحكومية إلى أراضيها لغرض تقديم

مصالحها وبالتالي فشل مجلس الامن في تحقيق أهم أهدافه وهي السلم والامن الدوليين . (56)

وتماشيا مع ما تم ذكره اصدرت مؤسسة ماعت للسلم والتنمية تقرير عن التداعيات السلبية لحق الفيتو على انتهاكات حقوق الإنسان والذي جاء فيه ان استعمال حق الفيتو له آثار سلبية كبيرة على المدنيين والعزل والأطفال والنساء الذين يعيشون في ضل النزاعات والحالات الطارئة، ولا سيما عندما يستعمل هذا الحق في منع وصول المساعدات الطبية والإنسانية إلى السكان المدنيين الذين هم تحت الحرب او الازمات الطارئة ، مما يترتب عليها انتهاك للحقوق المشمولة بالحماية وفي مقدمتها الحق بالحياة ، كما يستعمل هذا الحق من قبل الدول دائمة العضوية داخل مجلس الامن في القضايا المتعلقة بوقف اطلاق النار او الهدنة الإنسانية سواء كانت نزاعات مسلحة داخلية او دولية كما حدث في بعض المناطق الفلسطينية حيث تسم استخدام هذا الحق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وكذلك في سوريا من قبل روسيا مما خلف المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين . حيث قال (شريف عبد الحميد) وهو مدير وحدة الابحاث والدراسات في مؤسسة ماعت "ان استخدام حق الفيتو من قبل الدول الخمسة الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن ينطوي على طيف واسع من الانتهاكات التي تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية مثل انتهاك الحق في الحياة والافلات من العقاب واستمرار الحروب والنزاعات" (57).

وتأسيسا على ذلك يرى الباحث أن حق الفيتو الذي تتمتع فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الامن هو مرض خطير يهدد حياة البشرية ويعرضها للهلاك ، والسبب في ذلك ان الدول التي تتمتع بهذا الحق تستعمله لتحقيق اغراض ومصالح شخصية وليس لحماية الحقوق التي اقرتها القوانين والمواثيق الدولية للبشرية وخير دليل

لذلك يرى الباحث أن استخدام هذه التقنيات التكنولوجية بصناعة الأسلحة ولا سيما الأسلحة ذاتية التشغيل تشكل تحديا عمليا امام حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة غير الدولي .

### ثالثا : التحديات السياسية

كما ذكرنا سابقا أن الحقوق المشمولة في الحماية خلال النزاعات المسلحة الدولية تواجه العديد من التحديات وان من هذه التحديات التي لها تأثير واضح على الحقوق المحمية هي التحديات السياسية، وهي متعددة ومعقدة ومنها استخدام حق الفيتو من قبل الدول المهيمنة على منظمة الأمم المتحدة والتي تعتبر المنظمة الدولية الرئيسية التي تعمل على منع تهديد الامن والسلم الدوليين ، وكذلك ازدواجية تطبيق المواثيق والقوانين الدولية خلال النزاعات المسلحة الدولية ، عليه سوف نقسم هذه النقطة إلى واحد واثنين نتكلم في النقطة رقم واحد عن حق الفيتو وتأثيره السلبي على حماية حقوق الإنسان ، بينما نتكلم في النقطة رقم اثنين عن ازدواجية تطبيق القوانين الدولية خلال النزاعات الداخلية .

1- استخدام حق الفيتو من قبل الدول الكبرى / لقد ظهر حق الفيتو عقب فشل عصبة الأمم في تحقيق الامن الجماعي في اعقاب الحرب العالمية الثانية التي كانت السبب الرئيسي لفشل عصبة الأمم ونهايتها ، وتماشيا مع ما تم ذكره ظهرت منظمة الأمم المتحدة في اعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 حيث منحت هذه المنظمة الدول الكبرى المنتصرة بالحرب حق الفيتو او ما يسمى بحق الاعتراض ، عليه تم منح هذا الحق للدول دائمة العضوية في مجلس الامن ، وتجدر الإشارة إلى ان هذا الحق هو سلاح سياسي بيد هذه الدول حيث يمكنها من منع مجلس الامن من اصدار اي قرار يتعارض مع

،و سبب ان مقدمي القرار إلى مجلس الامن حاولوا الحصول على غطاء شرعي وقانوني للعدوان السعودي على اليمن والذي يعتبر انتهاكا للمواثيق والقوانين الدولية .وهنا نرى أن منظمة الأمم المتحدة لم تلتزم الحياد في تطبيق القوانين الدولية وبالتالي يترتب على هذا الإجراء استمرار الانتهاكات للحقوق المشمولة في الحماية بسبب استمرار القصف السعودي على الشعب اليمني من المدنيين والأطفال والنساء . (60)

### الخاتمة

#### أولاً: الخلاصة

يعتبر موضوع حماية حقوق الإنسان اثناء الصراعات المسلحة ذات الطابع الداخلي من أكثر القضايا الإنسانية والقانونية تعقيدا في العصر الحديث ،وذلك بسبب تشابك العوامل السياسية والقانونية والعملية التي يكون لها تأثير كبير على تطبيق المعايير الدولية . وقد حاولنا من خلال هذا البحث الاجابة على الاشكالية المطروحة عن طريق تحليل الإطار القانوني الدولي ، واستعراض التحديات والصعوبات التي تحول دون التطبيق الفعال للقوانين الدولية التي تهدف لحماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة الداخلية .

إلا أنه هذه التحديات هي ليست قدرا محتوما على البشرية بل يمكن تجاوز ومعالجة هذه التحديات عبر تضافر الجهود الدولية والسياسية، وبهذا يمكن تحويل المبادئ القانونية من نصوص قانونية مثبتة على الورق إلى واقع ملموس تنعكس آثاره إلى حماية حقوق الإنسان ووصون كرامته حتى في اسوء الظروف .

#### ثانياً : النتائج

1- إن المنظومة الدولية الخاصة بتنظيم النزاعات الداخلية وحماية حقوق الإنسان فيها ،تعاني من تحديات قانونية كبيرة ، تتمثل بقلّة المواد القانونية المخصصة لها وعدم تناول هذا النوع من النزاع بشكل مفصل بالإضافة إلى

هو ما يتعرض له السكان المدنيين والأطفال والنساء في غزة من انتهاكات من قبل الكيان الصهيوني من دون ان يكون هناك اي تدخل او دور حقيقي لمجلس الامن المسؤول عن حفظ الامن والسلام ، وذلك بسبب تمتع اسرائيل بالحماية الامريكية واستعمال حق الفيتو لصالحها .

2- ازدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني /تلعب المنظمات الدولية والإقليمية دورا فعال وهام في تحقيق الامن والسلم الدوليين، وتعد منظمة الأمم المتحدة من أهم هذه المنظمات لما لها من دور فعال في تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، (58) وتماشيا مع ما تم ذكره فإن الأحداث التي تدور حول العالم اليوم ولا سيما تلك المتعلقة باستخدام القوة عن طريق اللجوء إلى النزاعات المسلحة سواء كانت دولية ام غير دولية ، نلاحظ ان القوانين الدولية والمواثيق الدولية التي تستشهد بها الدول الكبرى والدائمة العضوية في الأمم المتحدة ، فإن هذه الدول تتجاهل هذه القوانين عندما ترى انها تشكل مصدر ازعاج لها او لا تتطابق مع مصالحها السياسية او الاقتصادية ، ونلمس ذلك من الخطاب السياسي الغربي الذي صاحب الحرب الروسية مع اوكرانيا والذي تكرر فيه مفاهيم انتهاك القوانين والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان ،ولكن الامر مختلف فيما يحدث في غزة اليوم لا احد يتكلم او يتطرق إلى انتهاكات الكيان الصهيوني ضد المدنيين والأطفال والنساء، عليه ان هذه القواعد والمواثيق الدولية تبقى بدون قيمة مالم تدعم باليات تؤمن تطبيقها بصورة عادلة وبدون تمييز حيث تطبق على الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء . (59)

ومن الأمثلة التطبيقية على ازدواجية تطبيق القوانين الدولية خلال النزاعات المسلحة غير الدولية ، هو القرار رقم 2216 الصادر من مجلس الامن ، حيث نجد أن مجلس الامن في قضية النزاع المسلح الداخلي الدائر في اليمن والذي تدخلت فيه دول عربية أخرى ، يطلب من الحوثيين وقف اطلاق النار ولم يطلب من السعودية ذلك

1- تعزيز المسائلة الدولية لمنتهكي حقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية ، وذلك عن طريق دعم المحاكم الوطنية والدولية ،وتفعيل الوسائل الدولية لملاحقة مرتكبي الجرائم بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية .

2- إيجاد وسائل واليات تضمن وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى المناطق المتأثرة بالنزاع، وذلك عن طريق توفير الحماية إلى طواقم الاغاثة والمنظمات الإنسانية .

3- إعادة النظر بنظام حق الفيتو الممنوح للدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن ، وذلك من خلال وضع اليات اجرائية وقانونية تحد من تعسف هذه الدول في استعمال هذا الحق ، بالشكل الذي يضمن عدم تعطيل القرارات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية

4- دمج القواعد الإنسانية في البرامج التدريبية الامنية والعسكرية ، ونشر الوعي المجتمعي الذي يوجب احترام حقوق الإنسان بكل الظروف ،من أجل ضمان الامتثال الفعال للقواعد الدولية الحامية لحقوق الإنسان خلال النزاع الداخلية.

الهوامش

الشروط الواجب توفرها في هذا النزاع من أجل دخول هذه القواعد والقوانين حيز التنفيذ .

2- على الرغم من وجود منظومة دولية تسعى لحماية حقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية ، متمثلة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، الا انها تعاني من قصور في التطبيق العملي وذلك بسبب الطبيعة الداخلية لهذا النزاع بالإضافة إلى اشكالية السيادة .

3- ضعف الثقافة الإنسانية والقانونية لدى الأطراف المتنازعة في النزاع الداخلي، مما يحد من امتثال هذه الأطراف للقواعد الدولية، حيث يترتب عليها انتهاك حقوق الإنسان المحمية بموجب القواعد والمواثيق الدولية

4- محدودية وسائل المسألة الدولية لمنتهكي حقوق الإنسان خلال النزاعات، مما يترتب عليها افلات المجرمين من العقاب، بالتالي كثرة الانتهاكات لحقوق الإنسان بسبب انتشار ظاهرة الافلات من العقاب .

5- للجانب السياسي دور فعال في تحجيم الحماية الدولية لحقوق الإنسان خلال النزاعات الداخلية ، وذلك من خلال استعمال حق الفيتو، وكذلك الازدواجية الدولية في تطبيق القوانين خلال النزاعات بشكل الذي يخدم مصالح الدول الكبرى .

ثالثا / التوصيات

(6) د. عبد السلام حسين ، ماهية النزاعات المسلحة غير الدولية وصورها، مجلة الحقوق للبحوث القانونية ، جامعة الاسكندرية ، 2014 ، ص 076 ، 2014

(7) د. عيسى عبيد ، محكمة العدل الدولية ودورها في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية، ص 157، 2019

(8) د. ازهر عبد الامير القتلاوي ، العمليات العدائية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق ، ص 158<sup>8</sup>

(9) البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيات جنيف (الاربعة ، المادة الاولى فقرة 1 ، 1977<sup>9</sup>)

(10) د.سيد رمضان عبد الباقي ، حماية الممتلكات الثقافية اثناء النزاعات المسلحة في الشريعة

(1) د. مصطفى ابو الخير ، القانون الدولي المعاصر ، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع ، 2017، ص 317.

(2) د. ازهر عبد الامير القتلاوي، العمليات العدائية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني ، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، ص 159، 2018، 152

(3) د. ازهر عبد الامير القتلاوي ، العمليات العدائية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني ( ص 158 ، المرجع السابق<sup>3</sup>

(4) النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، ( 1998 ، المادة (2/8)و<sup>4</sup>

(5) البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيات جنيف (الاربعة ، المادة (1) ، سنة 1977<sup>5</sup>

- ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع  
ص، 2017<sup>29</sup>، 86
- ( د. عبد علي محمد سوادي ، المسؤولية الدولية  
عن انتهاكات القانون الدولي الانساني ، المرجع  
( السابق ، ص87<sup>30</sup>
- ( د. سعد محمد الشواف ، العلاقات السياسية  
الدولية ودور مجلس الامن في ادارة الازمات  
( الدولية الازمة السورية نموذجاً ، ص39<sup>31</sup>
- ( د. جنان محمد القيسي ، الحق في الانتصاف  
من الاختطاف القسري ، ط1، المركز العربي  
للنشر والتوزيع ، مصر ، ص 108-109 ،  
( 2018<sup>32</sup>
- ( د. نعمان عطا الله الهيتي ، القانون الدولي  
الانساني في حالة الحروب والنزاعات المسلحة ،  
( ص177 ، 2015<sup>33</sup>
- ( د. جمال الذيب ، حقوق الانسان زمن الحرب  
في الشريعة الاسلامية ، مرجع سابق ، ص70<sup>34</sup>
- ( محمود محمد منطاوي ، الحروب الاهلية والبيات  
التعامل معها وفق القانون الدولي ، مرجع سابق  
( ، ص101-102 ، 2015 ، 35
- ( د. محمد طي ، قواعد الحرب الاصلية  
والمستجدة في الاسلام، دار النهضة العربية ،  
( ص265 ، 2018<sup>36</sup>
- ( العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية  
والسياسية ، 1966 ، المواد  
( 27، 14، 10، 7، 6، 37
- ( الاتفاقية المناهضة للتعذيب ، المواد 2، 3،  
( 1984<sup>38</sup>
- ( الاتفاقية الدولية لحماية الاشخاص من الاختفاء  
( القسري ، 2006<sup>39</sup>
- ( اتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل  
( ، المادة 38، 40،  
( اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد  
المرأة ، 1979<sup>41</sup>
- ( د. باسم خلف العساف ، حماية الصحفيين اثناء  
النزاعات المسلحة، المنهل ، 2010 ، ص 814<sup>42</sup>
- ( 43) فريتس كالسيوكن ، ليزابيث تسغفلد،  
ضوابط تحكم خوض الحرب، مدخل للقانون  
الدولي الانساني، اللجنة الدولية للصليب الاحمر ،  
200 ، ص15
- ( د. مصطفى ابو الخير ، القانون الدولي  
( المعاصر ، مرجع سابق، ص321، 2017، 44،  
( د. عبد السلام حسين العنزي، ماهي النزاعات  
المسلحة غير الدولية وصورها ، مجلة الحقوق  
القانونية والاقتصادي ، ع2 ، 2014 ، ص778-  
779<sup>45</sup>
- ( العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية  
( والسياسية ، 1966 ، المواد 7، 8، 4، 6،  
( النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ،  
( 1998 ، المادة 5<sup>47</sup>
- ( النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ،  
( 1998 ، المادة 8<sup>48</sup>
- الاسلامية ، دار المكتبة العلمية ، بيروت ،  
( ص164<sup>10</sup>
- ( المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الاربعة  
لعام 1949 ، البروتوكول الاضافي الثاني  
لاتفاقيات جنيف الاربعة ، المادة الاولى  
( ، 1977<sup>11</sup>
- ( د. جمال الذيب ، حقوق الانسان زمن الحرب  
في الشريعة الاسلامية ، دار الكتاب الثقافي للنشر  
( والتوزيع ، 2007 ، ص67<sup>12</sup>
- ( د. علاء العلوانة ، د. محمد عايش واخرون ،  
دراسات في حقوق الانسان ، دار الخليج العربي ،  
المملكة الاردنية ، ط1 ، ص114 ، سنة  
( 2017<sup>13</sup>
- ( د. شفيق السامرائي ، حقوق الانسان في  
المواثيق والاتفاقيات الدولية ، دار المعزز للنشر  
( والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص15<sup>14</sup>
- ( د. جمال الذيب حقوق الانسان زمن الحرب في  
الشريعة الاسلامية ، مرجع سابق. ص  
( 39، 38، 15
- ( د. عبد علي محمد سوادي ، حماية المدنيين  
اثناء النزاعات المسلحة دراسة مقارنة ، المركز  
( العربي للنشر والتوزيع ، ص256 ، 2017 ، 16
- ( العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية  
والسياسية ، 1966 ، المواد 4، 6، 17
- ( م.م ازهر عبد الامير الفتلاوي ، العمليات  
العنصرية طبقاً لقواعد القانون الدولي، مرجع  
( سابق، ص219-218 ، 18
- ( البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيات جنيف  
( الاربعة ، المادة (5/3) سنة 1977<sup>19</sup>
- ( اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد  
المرأة ، 1979 ، المادة 6<sup>20</sup>
- ( د. فضول الزهرة ، المسؤولية الدولية والاقليمية  
لحماية حق الطفل في ضوء المتغيرات الدولية  
( ، ط1، 2020، ص40، 21
- ( 22) د. محمد محمود منطاوي ، الحروب  
الاهلية والبيات التعامل معها وفق القانون الدولي  
المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط1 ،  
ص168، 167، 166، سنة 2015
- ( د. بلال علي السنور ، رضوان محمود ،  
الوجيز في القانون الدولي الانساني ، الاكاديميون  
( للنشر والتوزيع ، سنة 2012 ، ص60<sup>23</sup>
- ( النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية المادة  
( 8<sup>24</sup>
- ( العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية  
( والسياسية ، 1966 ، المادة 7<sup>25</sup>
- ( المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الاربعة  
( ، المادة 6 من البروتوكول الاضافي الثاني لسنة  
( 1977<sup>26</sup>
- ( د. احسان عادل ، د. رشا ذيب ، واخرون ،  
سلسلة دراسات المدرسة الصيفية ، في القانون  
( والنزاعات ، م3، ص77، سنة 2013<sup>27</sup>
- ( مجموعة مؤلفين ، الاسلام والقانون الدولي  
الانساني ، ط1 ، بيروت ، مركز حضارة التنمية  
( الفكر الاسلامي ، 2012 ، ص99<sup>28</sup>
- ( د. عبد علي محمد سوادي المسؤولية الدولية عن  
انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني

د. محمد محمود منطاوي ، الحرب الاهلية واليات التعامل معها وفق القانون الدولي، مرجع ( سابق ، 2015 ، ص104<sup>49</sup> )  
 د. محمد علي الانصاري ، القانون الدولي الانسان وحماية ضحايا النزاعات المسلحة ، ( دار النهضة العربية ، 2018 ، ص145<sup>50</sup> )  
 د. شروق تيسير عبد الغني ، صعوبات تطبيق القانون الدولي الانساني ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط، 2020 ، ص79-80<sup>51</sup> )  
 د. مبطوش الحاج ، حماية الصحفيين والاعلاميين اثناء النزاعات المسلحة ، 2018 ، ( ص60<sup>52</sup> )  
 د. ايهاب خليفة ، الحرب السيبرانية الاستعداد لقيادة المعارك العسكرية ، المركز العربي للنشر ( والتوزيع ، القاهرة ، 2021 ، ص118<sup>53</sup> )  
 البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيات جنيف ، ( 1977 ، المادة 13<sup>54</sup> )  
 كتاب جماعي ، اثر التطور التكنولوجي على القانون ، معهد جامعة فلسطين الاهلية للدراسات ( والابحاث ، بيت لحم ، ص175-176<sup>55</sup> )  
 د. مصطفى سليم سعد واخرون ، حق الفيتو واثارة السلبية في اعاقه مجلس الامن ، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ، ( 2024 ، ع2 ، ص281 ، 56 )  
 ( 57 ) د. عقيل ، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان ، حق الفيتو وتأثيره على اوضاع حقوق الانسان ، موقع الكتروني تاريخ النشر 2021 ، تاريخ الزيارة 2025 ، 6/7  
 ( ) <https://maatpeace.org/a>  
 د. سجي فواز نصري ، مدى تنفيذ القانون الدولي الانساني في اليمن ، مجلة الحقوق والعلوم ( الانسانية ، ع2 ، 2022 ، ص896<sup>58</sup> )  
 ( سالي موسى ، ازدواجية القانون الدولي الانساني في ظل الاحادية القطبية ، موقع الكتروني ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، تاريخ النشر ، 2024 ، تاريخ الزيارة  
<https://annd.org/ar/publications/details1059>  
 ( د. سجي فواز نصري ، مدى تنفيذ القانون الدولي الانساني في اليمن ، مرجع سابق ( ص898<sup>60</sup> )

#### المصادر والمراجع

1- احسان عادل ، درشا ذيب ، واخرون ، سلسلة دراسات المدرسة الصيفية ، في القانون والنزاعات ، جامعة الحكمة ، 3 ، 2013.

- 2- ازهر عبد الامير الفتلاوي ، العمليات العدائية طبقا لقواعد القانون الدولي، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع ، مصر، 2018
- 3- ايهاب خليفة ، الحرب السيبرانية الاستعداد لقيادة المعارك العسكرية ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2021
- 4- باسم خلف العساف ، حماية الصحفيين اثناء النزاعات المسلحة، دار زهران للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية ، 2010
- 5- بلال علي السنور ، رضوان محمود ، الوجيز في القانون الدولي الانساني ، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن ، 2012
- 6- جمال الذيب حقوق الانسان زمن الحرب في الشريعة الاسلامية ، دار الكتاب الثقافي ، الاردن، 2007
- 7- حنان محمد القيسي ، الحق في الانتصاف من الاختفاء القسري ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، مصر، 2018
- 8- سعد محمد الشواف ، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الامن في ادارة الازمات الدولية ، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- 9- عبد السلام حسين ، ماهية النزاعات المسلحة غير الدولية وصورها، مجلة الحقوق للبحوث القانونية ، جامعة الاسكندرية ، ع2 ، 2014
- 10- علاء العلاونة ، د. محمد عايش واخرون ، دراسات في حقوق الانسان ، دار الخليج العربي، المملكة الاردنية 2017
- 11- عيسى عبيد ، محكمة العدل الدولية ودورها في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي ، دار امجد للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية، 2019
- 12- فريتس كالسيوفن ، ليزابيث تسغفلد ، ضوابط تحكم خوض الحرب ، مدخل للقانون الدولي الانساني، اللجنة الدولية للصليب الاحمر
- 13- فغول الزهرة ، المسؤولية الدولية والاقليمية لحماية حق الطفل في ضوء المتغيرات الدولية ، ط1 ، دار غيداء للنشر والتوزيع الاردن، 2020
- 14- كتاب جماعي ، اثر التطور التكنولوجي على القانون ، معهد جامعة فلسطين الاهلية للدراسات والابحاث ، بيت لحم ، 2020

- 6- . مصطفى سليم سعد واخرون, حق الفيتو  
واثارة السلبية في اعاقه مجلس الامن ,مجلة  
البحوث والدراسات الافريقية,ع2, 2024  
ثالثا: الاتفاقيات الدولية
- 1- البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيات جنيف  
الاربعة لعام 1977
- 2- الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لعام 1950
- 3- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية  
والسياسية لعام 1966
- 4- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد  
المرأة لعام 1979
- 5- المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف  
الاربعة لعام 1949
- 6- الاتفاقية الدولية المناهضة للتعذيب لعام  
1984
- 7- النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية  
لعام 1998
- 8- الاتفاقية الدولية لحماية الاشخاص من  
الاختفاء القسري لعام 2006
- رابعا : المواقع الالكترونية
- 1- سالي موسى ,ازدواجية القانون الدولي  
الانساني في ظل الاحادية القطبية ,موقع  
الالكتروني ,شبكة المنظمات العربية غير  
الحكومية للتنمية , تاريخ النشر , 2024 ,  
تاريخ الزيارة  
<https://annd.org/ar/publica/6/20251060tions/details>
- 2- عقيل ,مؤسسة ماعت للسلام والتنمية  
وحقوق الانسان ,حق الفيتو وتأثيره على  
اوضاع حقوق الانسان , موقع الكتروني  
تاريخ النشر 2021, تاريخ الزيارة 2025,  
<https://maatpeace.org/a6/7>
- 15-ميطوش الحاج , حماية الصحفيين  
والاعلاميين اثناء النزاعات المسلحة,دار  
النهضة العربية,بيروت , 2019.
- 16- مجموعة مؤلفين ,الاسلام والقانون الدولي  
الانساني , , مركز حضارة التنمية الفكر  
الاسلامي, ,بيروت, 2012.
- 17- محمد علي الانصاري , القانون الدولي  
الانسان وحماية ضحايا النزاعات المسلحة ,  
دار النهضة العربية,بيروت , 2018.
- 18- محمد طي , قواعد الحرب الاصلية  
والمستجدة في الاسلام,دار النهضة العربية,  
بيروت , 2018
- 19- محمد محمود منطاوي , الحروب الاهلية  
واليات التعامل معها وفق القانون  
الدولي,المركز القومي للاصدارات القانونية,  
مصر , ط1, 2015
- 20- . مصطفى ابو الخير , القانون الدولي  
المعاصر , دار الكتاب الثقافي للنشر  
والتوزيع,الاردن , 2017
- 21- . نعمان عطا الله الهيتي, القانون الدولي  
الانساني في حالة الحروب والنزاعات  
المسلحة, دار رسلان للنشر والتوزيع,دمشق,  
2015
- ثانيا: الرسائل والمجلات
- 1- سجي فواز نصري ,مدى تنفيذ القانون الدولي  
الانساني في اليمن ,مجلة الحقوق والعلوم  
الانسانية, ع2 , 2022
- 2- سلمان ملوكي ,حقوق الانسان في الفلسفة  
الغربية الحديثة ,مجلة العلوم الاجتماعية  
والانسانية, 2018
- 3- شروق تيسير عبد الغني , صعوبات تطبيق  
القانون الدولي الانساني ,رسالة ماجستير ,  
جامعة الشرق الاوسط, 2020
- 4- عبد السلام حسين ,ماهية النزاعات المسلحة  
غير الدولية وصورها,مجلة الحقوق للبحوث  
القانونية , جامعة الاسكندرية ,ع2, 2014
- 5- خديجة عبد الستار صادق ,الاطار القانوني  
لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وفقا  
للقانون الانساني ,مجلة اشور للعلوم  
القانونية والسياسية, 2025